التكاثر الطبيعي فقط، ووصل خلال الفترة نفسها إلى الرقم نفسه. وإذا استمر الوضع على هذا المنوال، وليس هنالك ما يشير إلى عكس ذلك، وقلّت الهجرة أو بقيت على حالها وازداد النزوح، سيأتي، إن عاجلاً أو آجلاً، اليوم الذي سيزيد فيه عدد العرب الذين يقوا في فلسطين عن عدد اليهود فيها، مؤذنا ببداية نهاية الدولة اليهودية على الشكل الذي يريده الصهيونيون. ويبدو أن قلة الهجرة، نسبيا، إلى اسرائيل خلال الفترة الأخيرة، وازدياد النزوح منها، دقت ناقوس «الخطر السكاني» العربي لدى حزب العمل، مرة اخرى.

ولدرء هذا «الخطر»، ينبغي التخلص من «السكان» العرب الذين يشكلونه، بمجرد وجودهم. والحل الأمثل هو أن يتم التخلص من اولئك السكان بأكملهم، مقابل الاحتفاظ بالأرض التي يقيمون عليها بأكملها، كما حدث بالنسبة لمناطق كثيرة من فلسطين، «نُظّفت» من سكانها العرب خلال حرب ١٩٤٨. ولكن بما أن هذا غير ممكن، لاعتبارات عديدة لا مجال لمعالجتها هنا، لا بد، على الاقل، من التخلص من أكبر عدد ممكن من السكان من ناحية، لقاء الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأرض من ناحية ثانية، إلا إذا كانت هنالك طلبات محددة، توجب غير ذلك تجاه مناطق معينة. وهذه الاعتبارات هي التي تشكل جوهر سياسة حزب العمل في المناطق المحتلة ومحرك نشاطه وأساس تحركاته. ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أقر الحزب سياسة الجسور المفتوحة التي هدفت، من بين ما هدفت إليه، إلى تحويل مشاكل سكان المناطق المحتلة نحو الاردن. وفي الوقت نفسه، ضم القدس القديمة وضواحيها إلى اسرائيل، وراح يقيم المستوطنات في الأغوار والمناطق الأخرى، التي اعتبرها استراتيجية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، مبديا استعداده لمنح الاردن، في اطار حل لم توضّح اسسه، تواجدا معينا في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو اشرافا ما على قضايا السكان المعيشية هناك، على اعتبار أن الاردن لا يملك إلا الموافقة على مثل هذه الاقتراحات، لانعدام بديل آخر. ولما لم تُجدِ هذه السياسة نفعا، تبلورت خطط «الحل الاقليمي الوسط»، الذي افترض تقسيم الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل، بشكل أو بآخر. ومع انبعاث القضية الفلسطينية مجددا، خصوصا بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وتبلور المطالبة باقامة دولة فلسطينية، اتجه الحزب إلى ايجاد الحلول الملائمة لذلك، من خلال دمج اقتراحاته الاقليمية باقتراحات حل القضية الفلسطينية، التي تنحصر، بالنسبة له، بحل مشكلة المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وسكانها فقط. وازاء عدم القبول بهذه الاقتراحات أيضا، من قبل أي من الأطراف المعنية، اضافة إلى «المخاطر» التي خلقتها سياسة الليكود بعد تسلم السلطة، طوّر الحزب سياسته وراح يتحدث عن «تسوية اقليمية»، دون كلمة «وسط». ويبدو أن هذه التسوية الاقليمية، التي ينبغي أن تتم مع الاردن، هي أساس ما يعرف باسم «الحل الاردني» للقضية الفلسطينية، الذي انهمك شمعون بيرس في الترويج له خلال الآونة الأخيرة.

أما جوهر هذه التسوية وأساسها فيعودان إلى «أن اسرائيل مدركة لوجود مشكلة فلسطينية، ومستعدة للمساعدة على حلها في اطار دولة اردنية – فلسطينية، يستطيع فيها العرب الفلسطينيون والاردنيون ايجاد تعبير عن هويتهم الذاتية. وفي هذه الدولة يمكن أن تجد مشكلة اللاجئين حلاً لها. وتمتد هذه الدولة على مناطق الاردن وتشمل سكانه، وعلى